

State of Kuwait



دولة الكويت

٣٠ أبريل ٢٠١٧

المحترم

السيد / رئيس مجلس الأمة

تحية طيبة وبعد ،،،

نتقدم بالاقتراح بقانون المرفق بشأن منح علاوة الأولاد للمرأة الكويتية المتزوجة من غير كويتي، والمرأة العاملة في القطاع الخاص، مشفوعاً بمذكرته الإيضاحية، برجاء التفضل بعرضه على مجلس الأمة الموقر.

مع خالص التحية ،،

مقدمو الاقتراح

ماجد مساعد المطيري

د. حمود عبدالله الخضير

عبدالله فهاد العنزي

أسامة عيسى الشاهين

أسامة عيسى الشاهين  
عضو مجلس الأمة  
فالد محمد العتيبي

لحال لجنة الشؤون التشريعية والقانونية  
و يوزع على الأعضاء

**اقتراح بقانون**  
**بشأن منح علاوة الأولاد للمرأة الكويتية**  
**المتزوجة من غير كويتي والمرأة العاملة في القطاع الخاص**

- بعد الاطلاع على الدستور ،
  - وعلى المرسوم بالقانون رقم (١٥) لسنة ١٩٧٩ في شأن الخدمة المدنية والقوانين المعدلة له ،
  - وعلى المرسوم بالقانون رقم (١٤) لسنة ١٩٩٢ بمنح زيادة في العلاوة الاجتماعية والمعاشات التقاعدية والمساعدات العامة والمعدل بالقانون رقم (٢٣) لسنة ١٩٩٣ ،
  - وعلى القانون رقم (١٩) لسنة ٢٠٠٠ في شأن دعم العمالة الوطنية وتشجيعها للعمل في الجهات غير الحكومية والمعدل بالقانون رقم (٣٢) لسنة ٢٠٠٣ ،
  - وعلى المرسوم الصادر بتاريخ ٤/٤ لسنة ١٩٧٩ في شأن نظام الخدمة المدنية وتعديلاته ،
- وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه:

**(المادة الأولى)**

تمنح المرأة الكويتية المتزوجة من غير كويتي والمرأة العاملة في القطاع الخاص علاوة الأولاد الممنوحة للموظف الكويتي في الحالتين المشار إليهما.

State of Kuwait



دولة الكويت

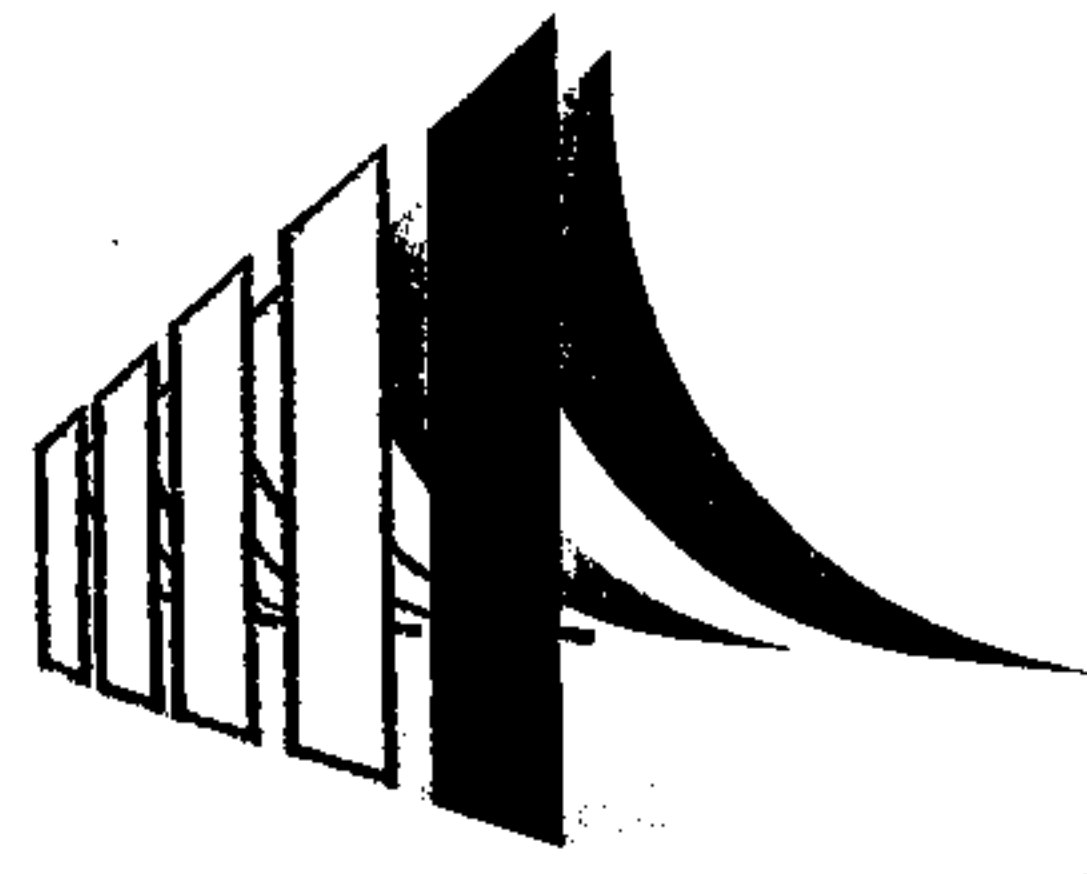
**(المادة الثانية)**

يلغى كل حكم يتعارض مع أحكام هذا القانون.

**(المادة الثالثة)**

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون.

**أمير دولة الكويت  
صباح الأحمد الصباح**



مجلس الأمة  
NATIONAL ASSEMBLY

State of Kuwait

دولة الكويت

### المذكرة الإيضاحية

### للاقتراح بقانون

### بشأن منح علاوة الأَوْلاد للمرأة الكويتية

### المتزوجة من غير كويتي والمرأة العاملة في القطاع الخاص

كفل الدستور الكويتي دعم الأسرة وتقوية أواصرها وحمايتها من الضياع وحرص على توفير الحقوق للمواطنين وسبل العيش الكريم لهم في إطار من الرعاية الاجتماعية وتقدير الظروف الخاصة للمواطنين ومن بينهم المرأة الكويتية المتزوجة من غير كويتي ولها أولاد وكذلك وجوب مراعاة وضع المرأة الكويتية العاملة بالقطاع الخاص ولا تتمتع بذات الحقوق التي تكفل لقريناتها العاملات بالقطاع الحكومي.

وارتكازاً إلى المجتمع الكويتي الذي يقوم أساسه على التعاطف والتكافل الاجتماعي والمساواة جاء هذا الاقتراح بقانون بمنح المرأة الكويتية المتزوجة من غير كويتي والعاملة في القطاع الخاص علاوة أولاد كحال قريناتها اللاتي يعملن في القطاع الحكومي.